(العراق ومقومات المواجهة)

(Iraq and the elements of the confrontation)

مقال

Article

إعداد

Prepared by

الدكتور / مازن رشيد العبودي
Dr. Mazen Rashid Al-Aboudi
مستشار إقتصادي
Economic consultant
rasheedmazin@yahoo.com
009647822041741

المستخلص

أن أزمة وباء كورونا التي ألقت بظلالها على جميع دول العالم ولم تستثني بلدا بعينه وبغض النظر عن الأسباب التي تقف وراء ظهوره وأنتشاره بشكل سريع وواسع قد وضعت العالم أجمع في سلة واحدة هي سلة التحدي الأقتصادي الأكبر , فأزمة الوباء ستكشف حجم قابلية الأنظمة المركزية والديمقراطية على حد سواء على مواجهة خطر هذا الوباء من جهة وقوة ونجاعة هذه الأنظمة وأقتصادياتها من جهة أخرى . ونعتقد أن الوباء سيدفع بالكثير من الأقتصاديات الديمقراطية الليبرالية الرصينة الى حالة من الأنكفاء الداخلي كوسيلة لتغطية الأحتياجات الأساسية بأستخدام قدراتها الذاتية لذلك نعتقد أن الدول المستهلكة لن تستطيع المقاومة طويلا أن أستمرت حالة الأنكفاء الداخلي التي ستمارسها الدول الصناعية الكبرى خاصة مع تغيير توجهاتها الصناعية نحو التركيز على الصناعات الضرورية لسد الحاجة الاساسية لشعوبهم وبالنظرالى واقع العراق الأقتصادي والسياسي المتشابك والذي يزداد تعقيدا لابد من الأسراع بأتخاذ خطوات سياسية وأقتصادية من خلال برنامج سياسي وأقتصادي حكومي واضح ومقتضب يتضمن محاور أساسية ترتكز على تقوية عناصر ومقومات عامل المطاولة الأقتصادي من خلال التركيز على توفير مقومات الحياة الأساسية مع الأخذ بنظر الأعتبار أن هذه السياسة يجب أن تحكم ضمن واقع حكومي مركزي منعا لأي هدر للموارد قد يساهم في أضعاف عامل المقاومة .

الكلمات المفتاحية : المقومات ـ التحدي والمواجهة . الديمقراطية ـ البيروقراطية .

Abstract

The Corona pandemic crisis that casts a shadow on all countries of the world and did not exclude a specific country and regardless of the reasons behind its emergence and spread quickly and broadly has placed the whole world in one basket of the largest economic challenge, the epidemic crisis will reveal the susceptibility of central regimes and democracy one to the extent Whether to confront the threat of this epidemic on the one hand, and the power and efficacy of these systems and their economies on the other hand. We believe that the epidemic will push a lot of discreet liberal democratic economies to a state of internal retreat, as a means to cover basic needs by using their own capabilities, so we believe that consuming countries will not be able to resist for long, if the state of internal retreat that the major industrialized countries will exercise. In view of the complex economic and political reality of Iraq, it is necessary to accelerate political and economic steps through a governmental political and economic program that focus on strengthening the elements of the economic by focusing on providing the essential elements of life.

Key words: ingredients - challenge and confrontation. Democracy - bureaucracy.

مما لا شك فيه أن أزمة وباء كورونا التي ألقت بظلالها على جميع دول العالم ولم تستثن بلداً بعينه وبغض النظر عن الأسباب التي تقف وراء ظهوره وأنتشاره بشكل سريع وواسع قد وضعت العالم أجمع في سلة واحدة هي سلة التحدي الأقتصادي الأكبر خلال قرن من الزمن , فأزمة الوباء ستكشف حجم قابلية الأنظمة المركزية والديمقراطية على حد سواء على مواجهة خطر هذا الوباء من جهة وقوة ونجاعة هذه الأنظمة وأقتصادياتها من جهة أخرى. .

إن الأنظمة الأقتصادية التي تنتهجها هذه الدول والتي كانت في حقيقتها تعكس صراعاً مستمراً ربما هو الأكبر والأهم خلال عقود طويلة وصولا الى بداية القرن الحالي ليصل هذا الصراع ذروته وبشكل علني ومكشوف للوصول الى غاية التربع على عرش القطبية الأقتصادية الواحدة وقد تجسد ذلك خلال السنوات الثلاث الماضية بشكل جلي في سياسات الأدارة الأمريكية بقيادة ترامب من خلال تركيزه على تقوية الداخل الأقتصادي الأمريكي ولو على حساب الأنفتاح على أقتصاديات شركاء الأمس القريب ليذهب بعيدا في سلوك أقتصادي يمثل ضغطا كبيرا على جميع أقتصاديات البلدان الصناعية الكبرى المنافسة مسببا خللا وأرباكا واضحا لكثير من أقتصاديات هذه الدول , ثم ليمارس ضغوطا على على تلك الدول التي توصف بقدرتها على أحتواء كميات كبيرة من العملة الصعبة (الدولار) المتأتية من بيع مواردها الخام الطبيعية لمصادرة تلك الأموال أو لتغذية أحتياطي الخزين النفطي الأمريكي بأسعار متدنية جدا وفي جميع الأحوال فأن هذه السياسات بمجملها قد هيئت بشكل واضح حالة الى الأنكفاء الأقتصادي الأمريكي الداخلي الذي سيخدم أمريكا كثيرا في مواجهة أي طاريء ولأطول مدة ممكنة .

ومن وجهة نظرنا فأن الوباء سيدفع بالكثير من الأقتصاديات الديمقراطية الليبرالية الرصينة الى حالة الأنكفاء الداخلي كوسيلة لتغطية الأحتياجات الأساسية بأستخدام قدراتها الذاتية وفي الوقت نفسه ستقطع الكثير من حبال العولمة التي أريد لها أن تجعل من العالم سوقا مشتركة تحقق من خلالها الدول المصنعة أنتاج مختلف البضائع التي يمكن تسويقها الى دول مستهلكة التي عاشت بدورها خلال العقود التي تبعت عصر الثورة الصناعية على أستنزاف مواردها الطبيعية مقابل الحصول على احتياجاتها الأساسية والترفيهية ,مع وجود استثناءات متواضعة هنا أو هناك لا تمثل في واقعها القدرة على المنافسة ولا القدرة على تسجيل نموا واضحا في قطاعات صناعيه او زراعية لبلدانها والدليل هو بقاء تلك الدول في حاجة ماسة لمنتجات محتكرة من قبل دول محددة بعينها .. لذلك نعتقد أن الدول المستهلكة لن تستطع المقاومة طويلا أن أستمرت حالة الأنكفاء الداخلي التي

ستمارسها الدول الصناعية الكبرى خاصة مع تغيير توجهاتها الصناعية نحو التركيز على الصناعات الضرورية لسد الحاجة الاساسية لشعوبهم من خلال تجربة لن يطول أمدها لتحديد قائمة الأولويات ,وستضطر الدول المستهلكة الى تقديم تنازلات سياسية واقتصادية كبيرة , كما أن هذا التقدير أن صح فسيدفع الأنظمة الديمقراطية الى ممارسة الكثير من المركزية لتحقيق السيطرة على ديمومة نجاحها في ضبط السيطرة على الموارد وديمومة نجاحها في عبور الأزمات داخليا ومن ناحية أخرى ستمنح المركزية هذه الأنظمة فرصا كبيرة لممارسة الكثير من السلوكيات أتجاه دولا أخرى يرفضها أو يعرقلها نظام ديمقراطي بيروقراطي. .

وبالنظر الى واقع العراق الأقتصادي والسياسي المتشابك والذي يزداد تعقيدا لا يمكن وصف هذا الحال ضمن نظرية أقتصادية وسياسية واضحة المعالم وبالتالي أجد من الضرورة الأسراع بأتخاذ الخطوات السياسية والأقتصادية التالية . :

تشكيل حكومة مؤلفة من مجموعة الكتل السياسية الفاعلة مع تقديم برنامج سياسي وأقتصادي واضح ومقتضب يتضمن محاور أساسية ترتكز على تمتين وتقوية عناصر ومقومات عامل المطاولة الأقتصادي من خلال التركيز على توفير مقومات الحياة الأساسية مع الأخذ بنظر الأعتبار أن هذه السياسة يجب أن تحكم ضمن واقع حكومي مركزي منعا لأي هدر للموارد قد يساهم في أضعاف عامل المقاومة (مع الأخذ بنظر ألأعتبار ما للهذه الخطوة من خطورة تفاقم حالات الفساد لذلك نؤكد هنا على تفعيل لجنة العقود الكبرى). .

لما ورد أعلاه نجد أن الأتفاق على تأسيس مجلسا للأعمار والتنمية هو الحل الأمثل في هذه المرحلة على أن يتكفل في وضع الخطط للمشاريع الأستراتيجية وخاصة الصناعية والزراعية وتحديد الأولويات للمواد التي يمكن استيرادها والتي تمثل أساسيات قصوى على أن يتضمن هذا النوع من العمل من خلال لجنة العقود الكبرى. .

– توجيه أمكانيات حكومية مالية وخدماتية بأتجاه المشاريع الزراعية والصناعية وبأشراف مجلس الأعمار وشراء جميع المحاصيل الأساسية وتوزيعها ضمن الحصة التموينية ولهذه الخطوة فوائد كبيرة وعديدة واحدة منها هو تقليل الاعتماد على العملة الصعبة في شراء المواد الأستهلاكية والأعتماد على الدينار في خلق دورة مال داخلية من شأنها تقوية الأقتصاد .

– أنشاء صندوق خاص بالموارد الجديدة يلحق بمجلس الأعمار,(دراسة متكاملة تم أعدادها لتشريع قانون المجلس ومصادر تمويله).

– التركيز على تأسيس المشاريع الصناعية ألأستراتيجية الكبرى والمعتمدة على مواد خام طبيعية متوافرة في البلد (غير النفط الخام) بشكل أقتصادي والتي يمكن أن تشكل رافدا حقيقيا أضافيا الى الموازنة لا يقل أهمية عن بيع النفط وأن يتم الأستعانه بمكاتب أستشارية عالمية لوضع المعايير العالمية لمواصفات تلك الصناعات مما سيفسح المجال أمام العراق ليكون فاعلا في السوق العالمية لتلك الصناعات ..

مما تقدم أنصح بالأتفاق على مرشح لرئاسة الوزراء له القدرة على أدراك أهمية وضرورة العمل على الحفاظ على الحد الممكن من التوازن السياسي والذي يمكن أن توفره جميع الكتل السياسية وضرورة تمكينه من ممارسة سلطاته دون ضغوط سياسية من غير تجاوز للأطر القانونية اللازمة وبما يتماشى مع روح الدستور في أدارة البلد بشكل فعال في هذه المرحلة الحرجة ,وفي ذات الوقت يمتلك من الأمكانيات في وضع أليات لعبور الأزمة الأقتصادية بنجاح تكون سببا في قبوله من جمهور الشعب ولو بشكل نسبي ..

ولا يخفى على الجميع أهمية الملف الخارجي وتداعياته على العراق منذ عام 2003 ولغاية اليوم وبالأخص فيما يتعلق بالصراع الأمريكي– الأيراني على الساحة العراقية لذلك نجد أن المباشرة بطرح مجموعة مشاريع أستثمارية أستراتيجية في مجال المياه والزراعة في مناطق الصحراء الغربية والبادية الجنوبية كفيل بكسب الوقت مع جميع الأطراف الخارجية والمؤثرة في الواقع العراقي وسيكون عاملا أساسيا في تحويل الصراعات والتدخلات من جميع دول الاقليم الى حالة من الرغبة الملحة في الحصول على جزء مهم في هذه الأستثمارات خاصة أذا كانت هذه المشاريع تتعلق بالدرجة الأساس بأيصال المياه الى مناطق البادية الجنوبية(دراسة علمية فنية متكاملة تم أعدادها من فريق علمي مختص) مما سيدفع الأتراك والأمريكان بالدرجة الأساس الى الدخول على خط التفاوض وبشكل فاعل ومباشر مع العراق أو ومع الدول التي تمثل أراضيها منابعا للمياه أو التي تمر بها , مما سيخلق جوا سياسيا ومناخا أقتصاديا جديدا يكون العراق فيه الدور الأهم ناهيك عن المكاسب الأقتصادية التي يمكن أن يجنيها البلد لعبور أزمته حتى قبل أن تتحول هذه المشاريع الى واقع على الأرض . ..